

إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريفية - حالة الجزائر -

لمياء عماني و أ.د. شهرزاد زغيب

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص

تتطلب التنمية السيطرة المحلية على الموارد الطبيعية وقدرة الدولة على استغلالها والمحافظة عليها، وتبدو هذه الاشتراطية معقدة في ظل الاقتصاد الريفي، حيث تتشابك العلاقات المحلية مع الاقتصاد الدولي وتدخل قوى السوق والمصالح الرأسمالية، ويبرز دور الدولة أكثر في البحث عن الكفاءة الاستخدامية للموارد غير المتجددة والعمل على توليد دخل دائم، بتحويل مداخيل أصل اقتصادي ناضب إلى أصول إنتاجية متجددة، وليس الاكتفاء بتحويلها إلى إنفاق جار يعطل أية إمكانية حقيقية لتنمية مستدامة.

الكلمات المفتاحية : إقتصاد ريفي ، التنمية المستدامة ، الموارد المتجددة، الدولة .

Résumé

Réaliser un développement nécessite le contrôle des ressources naturelles et une capacité de l'état à les exploiter et à les préserver. Ces conditions semblent être complexes dans une économie de rente où économie locale et économie internationale s'entrelacent, en plus de l'effet du pouvoir du marché et des intérêts capitalistes. Le rôle de l'état peut alors se réaliser à travers la recherche d'une exploitation efficace des ressources non-renouvelables via la création d'une politique qui vise à faire d'un revenu issu de ressources éphémères un revenu productif et renouvelable et en évitant ainsi la politique de dépense qui entraverait toute possibilité d'un développement durable.

Mots clés : Economie de rente, économie durable, ressources renouvelables, Etat.

Abstract

Development requires local control over natural resources and the state's ability to use and preserve them. It looks as if this conditionality is, somewhat, intricate inside an economy based on rent distribution. Within this framework, the intertwined relations between local and international economies, the intervention of market forces and capitalist interests highlight the inevitable active role of the state. This role may be grasped through the search for efficient usability of non-renewable resources and the work on generating permanent income, through the establishment of a policy that seeks to transform ephemeral sources of financing into permanent flows resulting from implementation of productive activities which would pave the way to sustainable development.

Keywords: Rent economy, sustainable development, renewable resources, state.

مقدمة

- هل يمكن استهداف التنمية المستدامة في ظل اقتصاد ريعي ؟

- ما هي آفاق استخدام الريع في الجزائر ؟
فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية استندنا إلى الفرضيات التالية :

* الدولة لازالت تحتفظ بدورها الأساسي في التنمية؛
* تعثر التنمية مرتبط بربطها بالريع؛
* الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يتحول نحو اقتصاد السوق فوريا بانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والدولة الجزائرية عبر مؤسساتها وبرامجها الحكومية وخطابها الرسمي تستهدف التنمية المستدامة، ولكنها تبقى دولة ريعية.
منهجية الدراسة وتقسيماتها:

للإجابة على الإشكالية اعتمدنا على المنهج التحليلي، ومن تم قسمت الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:

1 - إدارة الموارد غير المتجددة "الطاقة".
2 - إمكانيات التنمية المستدامة في ظل اقتصاد ريعي.

3 - آفاق استخدام الريع في الجزائر
1 - إدارة الموارد غير المتجددة "الطاقة"

1 - 1 - الجدول القديم الجديد حول كفاءة الإدارة
◀ في هذا السياق العام تدور أغلب التتظيرات لدور الدولة سواء المطلق أو النسبي:

الاتجاه الأول: يجيد السوق تخصيص الموارد ويخلق الظروف الأساسية للحرية الفردية، أما التدخل لتعديل قوى السوق فمن شأنه قمع الحريات التي تطورها علاقات السوق.

العقلانية ليست صفة الدولة بل هي صفة الأفراد وبذلك يمكن أن تكون صفة السوق وعلى الدولة أن تتخلى عن أدوارها السابقة المتضخمة، لأن السوق هو الأقدم وهو الأصل والأنسب لإدارة

يمكن فهم التحول في النظرة إلى الدولة في طيات السياق التاريخي، ففي ظل الأفكار الكينزية وحتى الكلاسيكية كان يُنظر لـ "السوق" وكل ما يتعلق به في إطار " الدولة " ، بينما في ظل العولمة أصبح يُنظر لـ " الدولة" ودورها في إطار "السوق" الوطني والدولي ومتطلباته ودرجة تمكنه. فمن يعود الدور إذن في إدارة الموارد، خاصة غير المتجددة منها، و في الحفاظ عليها ؟

إن البعض من مقاربات التنمية التي وصلت حد النظرية لطالما اشترطت السيطرة المحلية على الثروات الطبيعية، وافترضت قدرة الدولة على استغلالها والمحافظة عليها، ويتمحور الإشكال حول تلك المفارقة أو الغموض الذي يكتنف العلاقة بين الريع والتنمية، خاصة إذا أخذت صفة الاستدامة.

لقد كانت الرؤية الكلاسيكية للريع خارج منطق التراكم الرأسمالي باعتباره اقتطاعا من الفائض الاقتصادي، والتنمية المستدامة، تتطلب تحسين ظروف المعيشة للجميع دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز القدرات، كما أن هذه التنمية ذاتها تستهدف ثلاث مجالات لا يقل أحدها أهمية عن الآخر:

- النمو الاقتصادي (المرتبط بالتراكم الرأسمالي) ؛
-التنمية الاجتماعية (المرتبطة بمفاهيم الشفافية والعدالة والحريات والحقوق والعقلانية...)
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة (المرهون بالهدف الأول والمتوقف على الهدف الثاني).

إشكالية الدراسة : تبرز إشكالية الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

- لمن يعود الدور الأكفأ في إدارة الموارد غير المتجددة: للدولة أم للسوق ؟

- ترك التنسيق والإشراف على القرارات يوما بيوم للسوق في حين تتولى الدولة مسؤولية القرارات الإستراتيجية؛

- ضمان القطاع العام للتكافل الاجتماعي وإشرافه على البنى التحتية الجماعية؛

- التحكم في التوازن بين طبيعة الحاجات المحلية وضرورة مجارة التنافسية الخارجية؛

- الانفتاح على الخارج المتوقف على الأهداف الوطنية والبياديين المستهدفة⁽²⁾.

تتعمق هذه الرؤية لأهمية الدور الاستراتيجي للدولة في ظل اقتصاد ريعي ودولة ريعية تبني أهدافها واستراتيجياتها في حدود ما يدره الريع.

1 - 2 - مفهوم الدولة الريعية وآثار الريع:

الدولة الريعية هي تلك الدولة التي تتلقى بشكل منتظم مبالغ مهمة من الريع الخارجي، ويقصد بالريع كل دخل لا يقابله نشاط إنتاجي، أما الريع الخارجي فيتمثل في العوائد المدفوعة من طرف أعوان اقتصادية خارجية إلى أعوان اقتصادية في الداخل، وهو تعريف يتعدى الريع النفطي بل وحتى لا يشترط أن تحصل الدولة على الريع لتكون دولة ريعية، وإن كان السائد هو سيطرة هذه الأخيرة على الريع مهما كانت مصادره.

إن الاقتصاد الريعي لهذه الدولة الريعية هو الشكل المثالي لاقتصاد التداول (التوزيع)⁽³⁾.

وحسب تصنيف البنك الدولي فإن الاقتصاد الريعي هو ذلك الذي يشكل فيه الإنتاج المنجمي (أو إنتاج المحروقات) 10% على الأقل من الناتج الداخلي الخام وتشكل فيه الصادرات المنجمية 40% على الأقل من إجمالي الصادرات⁽⁴⁾.

الملاحظ أن جُل التعريفات تُوصفُ الدولة الريعية والاقتصاد الريعي على أساس الريع الخارجي، أي تستثني الريع الداخلي متعدد

الموارد حين تعجز الدولة، أما الدولة فهي تنظيم اجتماعي يمكن أن يتغير.

الاتجاه الثاني: الدولة وعاء للصراع بين منطقتي التراكم الرأسمالي والأهداف الاجتماعية، بهذا الدور تأتمن الفئات الاجتماعية بالدولة حكماً؛ وترتضي باحتكارها للموارد غير المتجددة، بغض النظر عن استخدام هذه الموارد (طبيعة الدولة هي التي تحدد طبيعة الاستخدام).

يُحوّل السوق علاقات العرض والطلب من مجرد آلية اقتصادية إلى عقيدة، هو مفتوح لتقبل التبادل في كل شيء، ونظام السوق الرأسمالي، بطبيعته اللامركزية في صنع القرارات المتعلقة بالاستثمار وتخصيص وتوزيع الموارد والعرض والطلب، تجعله لا يتوافق مع مفهوم التنمية المستدامة إلا في شروط صارمة ويتدخل الدولة بشكل مستمر وعبر اعتمادها التخطيط الاستراتيجي والتكنولوجي، ذلك أن السوق لا يمكن أن يرى في التنمية إلا تراكماً ونمو اقتصادياً⁽¹⁾.

مستجدات الجدل الدائم:

يستدل على محدودية دور الدولة بفشل وتراجع النموذج الموجه المبني على التدخل المباشر والأساسي للدولة في دول أوروبا الشرقية وغيرها (مرحلة الثمانينات)، في حين يستدل على إخفاقات متكررة للسوق باهتزاز النموذج المتمحور في إستراتيجية نموه حول السوق في الدول حديثة العهد بالتصنيع في دول جنوب شرق آسيا (مرحلة التسعينات).

إن النظرة الجديدة الأكثر عقلانية لثنائية "الدولة والسوق" هي تكاملية الدور على صعيد التعديل المؤسساتاتي بمختلف أشكاله حيث يتم:

- إعادة الشرعية للدولة كراع أساسي للنمو والعدالة الاجتماعية؛

تتراجع تلك العوائد على نحو مفاجئ تتعكس الظاهرة، حيث تتدهور أسعار الصرف الحقيقية وتتسع تقلبات الناتج الإجمالي، كلما كانت درجة الانفتاح أكبر (5).

هذه الظاهرة هي أكثر تجسداً في ظل الاقتصاديات الريعية، لأن نمو القطاع النفطي خاضع للانفجار السعري الذي ينتقل من الخارج إلى الداخل، أي أنه رد فعل لفعل الصدمة التي يحدثها تقلب الأسعار في السوق العالمي.

يمكن للاقتصاد الريعي أن يخلق أيضاً فقاعة مالية أو غير مالية، بسبب العوائد المتزايدة التي توجه إلى قطاع محدد، يتميز مؤقتاً بارتفاع معدل العائد على استثماراته، بما يزيد في حدة ارتفاع الأسعار، إلى الحد الذي تتراجع فيه محدثة آثاراً عكسية قد تتطور إلى مستوى الأزمة الشاملة.

1 - 3 - طبيعة الدولة الريعية في الدول النامية:

تعود الملكية في النموذج الريعي إلى "السلطة" التي تُحصّل الثروات، فإذا حدثت أزمة الربح تحدث أزمة التوزيع التي قد تُحدث انقلابات تؤدي إلى تغيير مراكز القوى دون أن تمس بطبيعة ووجود النموذج الريعي، كما أن طبيعة الدولة المستفيدة من العائدات البترولية هي التي تحدد استخدام هذه العائدات، والدولة في الدول النامية ذات طبيعة متناقضة وانتقالية، نشأت من الصلة مع الخارج ومن محاولة الانفصال عن دولة المركز الاستعمارية، والإجماع عليها هو محصلة النضال في مرحلة أولى والسعي للتنمية لتأكيد الاستقلال في مراحل لاحقة(6).

كما أن استمرارية بقائها قائمة على مدى تقديمها للخدمات التي تعود عليها المجتمع.

إن الاستقلال هو أولى مراحل التنمية بسبب تحريره للقطاعات الإنتاجية ووضع حد ولو مؤقت

المصادر، باعتباره تحويلاً للقيمة داخل جماعة اقتصادية وطنية.

أما توزيع الدخل في الدولة الريعية فيقوم على المزايا السلطوية الناتجة عن النظام السياسي للدولة بدلاً من أن يقوم على أساس من التوزيع العادل حسب الإنتاجية، والأمر لا يتوقف عند الخلل المتمثل في انعدام التوزيع العادل للثروات والموارد غير المتجددة بل يتعدى إلى ظهور أمراض اقتصادية، هي:

أ- الفساد:

ينشأ الفساد كخلل أخلاقي واجتماعي، لأن هذا النوع من الاقتصاديات يعتبر بيئة خصبة للفساد المالي والإداري، والسبب هنا لا يتناول الجانب الأخلاقي للمجتمع بقدر ما يتناول ما تفرزه السياسات التي تتبعها الأنظمة من تناقضات وما ينتج عنها من انحرافات. وتبرز هذه الظاهرة جلية مع كل التقارير الدولية التي تقارن بين الدول الرأسمالية المنتجة والدول ذات الاقتصاديات الريعية لتوضيح الخلل الناجم عن عدم إعادة توزيع الدخل وهيكله الهيئات المسؤولة عن عملية توزيع الموارد.

ب- المرض الهولندي والفقاعات:

المرض الهولندي أو لعنة المصدر الطبيعي هو الوضع المميز بانتقال الموارد أو عنصري الإنتاج العمل ورأس المال من قطاع لآخر عندما ترتفع على نحو مفاجئ عائدات الصادرات في قطاع اقتصادي معين، متسببة في نمو سريع لهذا القطاع، وبدرجة أقل في قطاع السلع غير الداخلة في التبادل على المستوى الدولي، مقابل انحدار وتدهور في قطاعات السلع الداخلة في التبادل غير تلك المستفيدة من العوائد المرتفعة، كما ترتفع أسعار الصرف الحقيقية نتيجة زيادة العوائد من العملة الصعبة في القطاع الذي عرف توسعاً، وعندما

نمواً مستداماً واستغلالاً رشيداً وعقلانياً للموارد
اقتصادياً وبيئياً بشكل دائم؟

خاصة وأن طبيعة السوق ونظام السوق
الرأسمالي تنفي إمكانية ثبات النمو واستقراره أو
تواصله دون انكفاء وتحتمل ظهور الأزمات
الاقتصادية بشكل متكرر⁽⁹⁾.

2-1-1 - إستراتيجية النمو غير المتوازن:

كرد على نموذج النمو المتوازن، يصور هذا
النموذج حالة نمو اقتصادي لبعض القطاعات يدفع
ويحفز النمو في قطاعات أخرى لاحقاً بصورة
مباشرة أو غير مباشرة، كأن تتم زيادة الطلب من
طرف القطاعات التي تشهد نمواً على منتجات
القطاعات متأخرة النمو، فتقوم بدور المحفز لهذه
الأخيرة على النمو.

هذه الإستراتيجية قائمة على المبادرة الفردية
وعلى آليات السوق التي توجه الاستثمارات إلى
القطاعات الأكثر ربحية بشكل غير متوازن، بمعنى
عدم إعطاء الدور الأساسي للدولة كموجه للقطاعات
الاقتصادية ضمن سياسة لتخطيط الموارد المتاحة
في إطار خطة ذات أولويات.

2-1-2 - إستراتيجية التنمية القطبية:

إن أقطاب النمو هي نقاط للنمو تتحدد مكانا
وزمانا بشكل غير متماثل دولياً، وحتى على مستوى
الفضاء الاقتصادي ذاته، ويمكن انتشارها لاحقاً
وتعميمها، والدول النامية لا يكفي أن تشهد تغيرات
تقنية وتكنولوجية فقط، بل أن يواكب ذلك تغيرات
ذهنية واجتماعية، بما يسمح بخلق مناخ ملائم
لاستيعاب آثار النمو في الأقطاب.

لكن تبعية القطاعات الأخرى للقطاع المستهدف
كقطب للنمو قد يعرض الاقتصاد لأزمة شاملة.

لنهب الفائض الاقتصادي، وهو في الآن ذاته خطوة
لدعم الاستقلال⁽⁷⁾.

إن الدولة إذن لم تنبثق عن مجتمع مدني وعقد
اجتماعي متين، ولا عن بورجوازية وطنية، وإنما
جاءت الدولة كفعل إرادي ثوري راديكالي اكتسبت
منه شرعيتها، هي أداة لتكوين مجتمع مستقل
ومتنام، وليست نتيجة له، فالدولة سابقة على
المجتمع⁽⁸⁾.

2 - إمكانيات التنمية المستدامة في ظل اقتصاد ربعي

تستهدف التنمية المستدامة بشكل متكامل
النمو الاقتصادي القائم على التراكم أي على إعادة
الإنتاج الموسع بالمفهوم الرأسمالي والتنمية
الاجتماعية التي لا تنفصل عن النمو الاقتصادي
بشكل تفاعلي، فهي التي تمُد هذا النمو بالموارد
البشرية والكفاءات وتخلق بيئة الأعمال الملائمة
للإبداع وتلّين القرار السياسي الذي يقود
الإستراتيجية الوطنية دون أن يعوقها، في حين تعتمد
هي على الموارد المالية التي يضمن تدفقها وضع
اقتصادي يتميز باستمرارية الفائض، ويكتمل هذا
المنظور للتنمية بضرورة الحفاظ على الموارد
الطبيعية المتجددة وغير المتجددة والبيئة معاً، بشكل
لا يضع التنمية والاستدامة في دائرة التناقض.

2 - 1 - التنمية في بعدها الاقتصادي البحت

يركز هذا المنظور على النمو الاقتصادي، وقد
تزامن مفهوم التنمية المستدامة المتكاملة،
الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع عودة بروز
"السوق" والمنهج الليبرالي في الإصلاح والتطوير
والنمو الاقتصادي.

فهل يتيح النظام الرأسمالي المتجسد في نظام
السوق (المقصود الاحتكام للسوق في توزيع
وتخصيص الموارد وليس نمط الإنتاج الرأسمالي)

2-1-3 - إستراتيجية الصناعات التكاملية

(الصناعات المصنعة):

إن استهداف الصناعة ذات الروابط الأمامية والخلفية لخلق تكامل صناعي اقتصادي، بالتركيز على الصناعات المصنعة هو محور هذه الإستراتيجية، التي تتطلب توفر الموارد المالية والمادية، السوق الواسع، ذلك أن التدخل الحكومي المباشر والفاعل، عادة ما يغيب منظور التكامل الجوّاري، مما يعيق توسع السوق، كما يتم حمل شعار التنمية المستقلة أمام أي دعوة للتكامل، كما تندر أيضا رؤوس الأموال الضخمة في البلدان النامية⁽¹⁰⁾.

2-2-2 - واقع التنمية في الدول النامية الريفية (حالة المنطقة العربية)

ارتبطت التنمية في الدول النامية، خاصة النفطية منها، تقليديا بارتفاع معدلات نمو الناتج الداخلي الخام دون أن يصاحب ذلك تطور للقاعدة الإنتاجية المادية في المجتمع (الزراعة والصناعة التحويلية)، أي عدم حدوث النمو ذو الطبيعة المتجددة ذاتيا اقتصاديا واجتماعيا لتلك القطاعات. يمكن إجمال مصادر الأزمة في هذه الدول النفطية في:

- المفهوم التقليدي للتنمية والنموذج الكمي المرتبط به؛
- المتغير النفطي المراهن عليه كمدخل أساسي ومحوري لكل برنامج اقتصادي ؛
- التبعية للنظام العالمي بسبب طبيعة الاقتصاديات الريفية النفطية ؛
- ضعف القاعدة البشرية من حيث تأهيلها وعدم ارتباط المفهوم التقليدي للتنمية عمليا بالتنمية البشرية⁽¹¹⁾.

نموذج التنمية المتبنى من طرف الدولة الوطنية حديثة الاستقلال ليس بعيدا تماما عن مفهوم التنمية المستدامة في بعده الاقتصادي، القائم في عمقه على التراكم، إذ يركز هذا النموذج على:

- تأمين الدولة للفائض الزراعي وبأسعار ملائمة؛
- نظام مالي وطني بمنظومته البنكية المستقلة نسبيا عن تدفق رأس المال المالي الدولي؛
- السيطرة المحلية على سوق للإنتاج الوطني؛
- السيطرة المحلية على التكنولوجيا وإعادة إنتاجها (النقل والتوطين والإبداع التكنولوجي)؛
- السيطرة المحلية على الثروات الطبيعية (موارد الطاقة أساسا) التي تفترض قدرة الدولة على استغلالها أو الاحتفاظ بها كاحتياطي⁽¹²⁾.

الفيد الأخير في متطلبات التنمية هو نقطة الانطلاق لربط الاقتصاد الريعي النفطي بأي إمكانية للتنمية، بمعنى أن الشرط اللازم لأية تنمية هو التحكم الوطني في شروط وظروف هذه التنمية في إطار الدولة القوية والقادرة والعادلة، التي تتمتع بمواصفات الحكم الراشد.

2-3-3 - مفارقة ربط التنمية بالريع (حالة المنطقة العربية):

في التحليل الاقتصادي الكلاسيكي والاقتصاد السياسي يعتبر من المفارقة ربط التنمية المرتكزة على النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الناتج بالريع، كون هذا الريع معيق لمنطق التراكم الرأسمالي باعتباره اقتطاعا من الفائض الاقتصادي لفئة لم تسهم فعليا في صيرورة التراكم.

الدولة الريفية هي الدولة المعتمدة في مداخلها أساسا على الريع، و كما سبق توضيحه فإن هذا الأخير هو ذلك القدر من الدخل الناتج عن استغلال البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتواجد بها مصادر الدخل دون أن ينتج ذلك عن نشاط

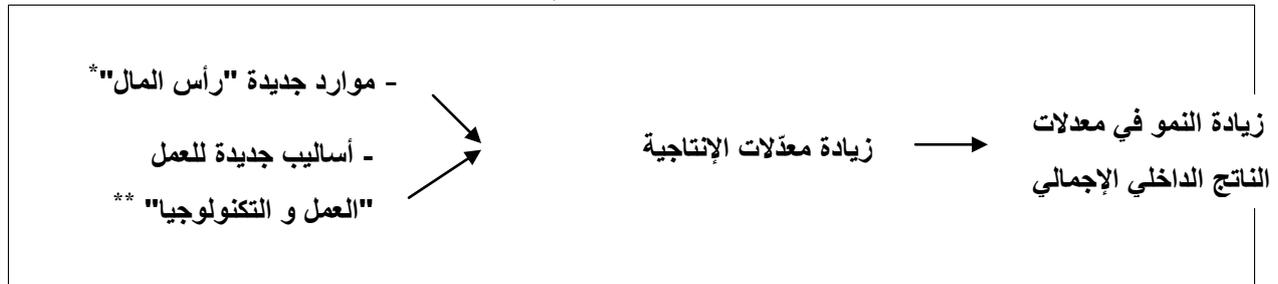
إن الدول النفطية هي دول ريعية في مجملها، لأن النفط يجمع النمطين السابقين للريع، فهو عائد لمورد طبيعي وهو عائد لمورد استراتيجي يمثل محل صراع عالمي.

من أهم النقد الموجه لنموذج التنمية في الدول العربية البترولية اعتماده على المتغير النفطي، الذي رسم مسارا تنمويا مزعوما في ظل الانفجار النفطي الأول في السبعينات من القرت الماضي " Oil boom"، والتي خلقت معدلات نمو عالية دون أن تمهد الأرضية لانطلاقة تنموية حقيقية في ظل تقلب الأسعار (14).

وهو الشيء الذي يُخشى من تكراره مع كل انفجار نفطي في المنطقة العربية، الشكل التالي يوضح الفكرة:

شكل رقم (1):

العلاقة بين النمو الاقتصادي والموارد



المصدر: عن مجد الدين خمّش - الدولة و التنمية في إطار العولمة ، دار مجدولاي-الأردن 2004 بالتصرف

(**) وفي عمق "العمل" المبادرة و الإبداع والمسؤولية والالتزام والانتماء، مهما كانت الايديولوجيا التي يصطبغ بها هذا النمط الإنتاجي. الدول العربية تتأرجح بين الهواجس والمخاطر الحقيقية، لماذا تتعثر التنمية في الدول العربية النفطية، رغم المزايا النسبية التي تتمتع بها والتي تؤهلها لتكون رائدة ؟ الجدول التالي يعرض أهم مؤهلات التنمية في الدول العربية

اقتصادي أو ممارسة سوقية، فالدولة الريعية تعتمد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل. للريع نمطان، الأول يتحقق من موارد طبيعية كالثروات المعدنية، الغابات والنفط، والثاني يتحقق نتيجة ميزة مرتبطة بموقع الدولة والتحكم بطرق التجارة أو النقل العسكري أو الدعم والمعونات، يُدرج الأول كريع للموارد الطبيعية والثاني كريع استراتيجي (13).

من هذا المنطلق يفهم أن كل الدول تعتمد نسبيا على الريع في أحد نمطيه أو كلاهما معا، ولكن الدولة الريعية هي التي تعتمد كليا أو بشكل يكاد يكون تام على الريع في مداخيلها وصادراتها، وكمكوّن أساسي للناتج الداخلي الخام وممول أساسي يكاد يكون وحيدا للبرامج التنموية.

الموارد الجديدة أي التدفقات المالية (*) تنتج نموا ماليا نقديا دون تنمية، أي دون نمو حقيقي، حيث يفترض أن الأول متأث من صادرات النفط، والثاني كان ليكون نتيجة التطور في كفاية البنية الداخلية للاقتصاد وعدم الارتهان للمتغير النفطي، باعتباره متغيرا خارجيا تابعا لحركة الأسعار وقيمة الدولار من ناحية، ولإعادة التدوير البترولي والديون من ناحية أخرى، حتى أن العوائد النفطية كان لها أن تُسهم في إحداث تنمية حقيقية، في حال تم تبني نمط إنتاج قائم على "العمل"

جدول رقم 01 :

مؤهلات التنمية في الدول العربية الربعية

البلد	1	2	3	4	5	6	7
السعودية	م/ك	ص	ك	ص/م	ص/م	ك	ص/م
الجزائر	م	ص	ك	م/ك	م	ك	م/ك
العراق	م	ص	ك	م/ك	م	ك	م/ك
ليبيا	ص	ص	ك	ص/م	ص	ك	ص
الإمارات	ص	ص	ك	ص	ص	ك	ص
مصر	ك	ص	م/ك	ك	ك	ص	م

- 1- حجم السوق الداخلي
2- تركيب التجارة الخارجية و توزيعها الجغرافي
3-قاعدة الموارد الطبيعية
4- توفر النقاة الملائمة و المهارات العمالية
5- توفر قدرات ريادية ذات شأن
6- توفر الموارد للتراكم الرأسمالي
7- قيادة ذات توجه إنمائي تسعى للاعتماد على النفس.

م: متوسط ك: كبير ص: صغير

المصدر: يوسف صايغ- التنمية العصرية - عن مجد الدين خمش - الدولة والتنمية في إطار العولمة / تحليل سوسيلوجي لأزمة التنمية العربية ودور الدولة في تجاوزها - دار مجدلاوي - الأردن - 2004-ص82/83.

من ناحية أخرى لا يمكن تجاهل أن كل دولة ذات مخزون من المواد الأولية والطاقة هي بالضرورة مستهدفة، لعل هذا هو الثابت الذي يدور حوله المتغير ألا وهو طبيعة وأدوات الاستهداف، لأن التطور الرأسمالي قائم على التراكم الذي تضمنه آلة الضغط على التكلفة، خاصة المتعلقة بالمواد الأولية والنفط، وهو ما يعرف بالأمان النفطي، ومسألة "الأمان النفطي" التي تعني من جانب الدول الصناعية المتقدمة ليس فقط التحكم في أسعار النفط وإنما أيضا ضمان استدامة تدفقه من الدول النفطية.

كما أن الطاقة مجال استثمار هام يعظم الأرباح، ويمكن أن يكون متنفسا لجزء من رأس المال الفائض الدائر في المضاربات ، وأهمية الطاقة لا تتعلق بالحاجة للاستثمار فيها فقط، رغم أهمية ذلك وربحيته العالية، بل تتعلق كذلك بحاجة نمط الإنتاج الرأسمالي لها باعتبارها عصب الصناعة، خاصة مع الفجوة البترولية المتزايدة التي

لقد جاء النمو الاقتصادي في المنطقة العربية، خاصة بالنسبة للدول النفطية، الممول بالريع والقروض والمعونات، مصحوبا بتضخم بنائي أدى إلى تدهور مستمر في مستوى الخدمات العامة الأساسية والقدرات الوظيفية للدولة، وفقدت الدولة في المراحل اللاحقة دعائم التعبئة الوطنية التي سبق أن امتلكتها من خلال "أيديولوجيا التنمية"، وذلك عندما استدارت مباشرة نحو سياسات الانفتاح والتحرير، وأضعفت مع هذا الوضع الجديد الامكانيات الوطنية في الهيمنة على التنظيم الاجتماعي للعمل وقواعد التراكم واتجاهاته.

فالتوسع في البنية الأساسية قد تم تمويله عن طريق الثروة النفطية، وليس من فائض الإنتاج الوطني المادي، وتم تأسيسه عن طريق أعمال مقاولات قامت بها شركات أجنبية، كلها كانت أنشطة تحديث سطحية ارتكزت في عدد من المدن، لا تقوم على قاعدة إنتاجية، إنما أنشطة خدمات مرهونة بالقوة المالية للدولة⁽¹⁵⁾.

وتثير مخاوف الولايات المتحدة، حيث أنها تدفع نحو 100 مليار دولار كل عام لسداد فاتورة وارداتها النفطية بما يمثل 54% من مجمل احتياجاتها التي سوف ترتفع إلى 64% من الاحتياجات المحلية سنة 2020⁽¹⁶⁾.

2-4-توظيف رأس المال النفطي:

تاريخيا يستدل على تلك القطيعة بين رأس المال النفطي والتنمية في الدول الريعية الأساسية بإعادة التدوير البترولي، الذي لم يثمر سوى مديونية خانقة لدول العالم الثالث، وإسعافا مؤقتا لدولة الرفاه الأوربية، ولكن المؤسف أن التجربة التي تشمل الاستدانة والاستثمار المالي والحقيقي بغرض التنمية اعتمادا على العوائد النفطية، والتي أريد منها خلق بيئة اقتصادية تنموية مستقلة نسبيا عن الخارج، لم تصل هدفها بل وأعادت الكثير من الاقتصاديات إلى الوراء، وأكثر من ذلك يُعاد إنتاجها دون رؤية إستراتيجية.

من 2002 إلى 2006 حصلت الدول الخليجية قرابة 1500 مليار دولار من صادراتها النفطية في حين وصلت وارداتها خلال الفترة ذاتها 1000 مليار دولار، أما الفائض البالغ 500 مليار دولار فقد توجه في معظمه إلى البلدان الرأسمالية في شكل توظيفات مختلفة، حيث حصلت الولايات المتحدة على ما مقداره 300 مليار دولار، مقابل 100 مليار دولار لأوروبا و60 مليار دولار لشرق آسيا، والمتبقي يتم توظيفه محليا⁽¹⁷⁾.

إعادة التدوير البترولي كان ينبغي أن تكون تجربة غير قابلة للتكرار، ولكن الثابت يظل ضرورة خروج عوائد الريع، أما المتحول فهو أشكال هذا الخروج، بما يشبه الحركة الطبيعية لرأس المال النفطي، حيث يبقى الجزء الهامشي منه في الدول المصدرة بينما يخرج معظمه إلى المراكز الرأسمالية

بديل أن يكون الريع البترولي رافعة محلية للتراكم، يصبح جزءا من منظومة رأس المال في المراكز الرأسمالية، أما ما تبقى عن المعاد اقتسامه عالميا يُستكمل اقتسامه محليا فيخصص للإنفاق على الخدمات والعقارات، أو يتم توجيهه للإنفاق على المظاهر الاستهلاكية لفائدة الشركات الأجنبية التي تحصل إضافة على العقود على سلسلة من الامتيازات.

النفط كمصدر قابل للنفاذ وغير متجدد هو أسير الاقتسام مع الخارج والتبديد، أي أن رأس المال النفطي لا يصبح منافسا بدخوله دائرة الإنتاج حتى وفق نمط الإنتاج الرأسمالي ذاته، وإنما يصبح جزءا من رأس المال الدولي المتنقل عبر أسواق المال.

3- آفاق استخدام الريع في الجزائر

3-1- التجربة الجزائرية في التنمية:

مع الرغبة القوية في تحقيق تنمية مستقلة تدعم الاستقلال السياسي تعددت التجارب عبر مخططات استمرت لسنوات، وعلى الرغم من ثقل فاتورة تلك التجارب كان عدم النجاح (كما كان مخططا له على الأقل) نصيبها، بمقياس ما آل إليه الوضع في الجزائر تزامنا مع انهيار النموذج " الاشتراكي" ككل.

ودون خوض في تفاصيل التراجع يمكن وصف المرحلة بالآتي:

▪ تبني نموذج الصناعات المصنعة رغم ضعف الاقتصاد وحدائته وإنهاكه بعد الحرب، ورغم ثقل تكلفة المشروع واحتياجه الدائم للتمويل؛

نمط إنتاج حقيقي، بل هُدرت عبر قنوات الإنفاق الحكومي، مع تكريس دائم للاقتصاد الريعي، وتعدّد الوضع عشية انخفاض أسعار النفط منتصف الثمانينات؛

ضعف البنية المؤسساتية وعدم استقلاليتها، مع عدم لاحتمام لمعايير الإنتاجية والربحية والتنوعية، والاستمرار في خلق مناصب عمل وهمية ومن ورائها دخول قوى شرائية اسمية؛

تراكم العجز في الميزانية والميزان التجاري وميزان المدفوعات كنتيجة لما سبق، وغياب العقلانية.

وقد ختم هذا الوضع المزري والمنذر بالأزمة، الانفجار الاجتماعي في أكتوبر من سنة 1988⁽¹⁸⁾.

والجدول الموالي يلخص أهم برامج التنمية في الجزائر منذ الاستقلال.

إفلات أي ميزة تنافسية من القطاع الزراعي عشية التحول إلى المدينة، وهو الأمر الذي انعكس كثيرا على برنامج الاكتفاء الذاتي المتراجع حتى مع الإصلاحات، مقابل ضغط مستمر لقاتورة الواردات خاصة الغذائية؛

استمرار الاعتماد على منتج واحد لتعبئة الصادرات، فيظل هناك قطاع نفطي منتج وقطاعات غير منتجة تفتت على الريع البترولي، مع تبعية شديدة للاقتصاد الوطني، وانعكاس أي أزمة في الخارج عليه من ناحيتي سعر برميل البترول في السوق العالمي وسعر صرف الدولار في أسواق الصرف العالمية، وهو الوضع الذي لم يراوح مكانه حتى الآن؛

النمو المستمر والمتزايد للمديونية الخارجية لعشريات عديدة سبقت الانفجار النفطي الأخير، دون أن تكون قد وجهت للتمويل الاستثماري وفق

جدول رقم (02):

برنامج التنمية في الجزائر منذ الاستقلال

الهدف الاستراتيجي: التنمية / الأهداف العملية: المخططات / النتيجة: التنمية العصرية و المتعشرة

الانجاز	القطاعات المستهدفة و الأدوات	الهدف	الخطة	الفترة
- معاملات الانجاز: 0.97، 0.78، 1.27. - تطور معتبر للعامل الاجتماعي والفني.	- استثمارات إنتاجية مباشرة 74 % - استثمارات شبه إنتاجية 4 % - استثمارات غير إنتاجية 22 %	الرغبة في تطوير جهاز إنتاجي	/	1967-1969
- تطور الاستثمارات من حيث الحجم: الناتج- العمالة - الإنفاق - تحسن المعاملات الفنية لوسائل الإنتاج والتشغيل.	- التركيز على إنتاج وسائل الإنتاج: إنتاج موضوعات العمل - تطوير الصناعة الاستخراجية-فرع صناعات المحروقات.	بناء جهاز إنتاجي يعتمد على التصنيع	ت ه ق	1970-1973
- تجاوز القطاع الصناعي التقديرات في انجازاته.	- القطاع المنتج 74% من إجمالي الاستثمارات؛ - التعاون مع دول العالم الثالث؛ - دعم التغيرات الاجتماعية وإدماج العمال في التنمية؛ - اعتبار الاستثمار متغير مستقل وبقية المتغيرات تابعة له.	- تحقيق قفزة استثمارية؛ - اعتبار سياسة التصنيع محركا للتنمية الشاملة؛ - تطوير القاعدة المادية للمجتمع و إلغاء العلاقات الاستغلالية المركزية وضمان مجانية الخدمة العمومية.	ت ه ق	1978-1974

1984-80	خماسي أول	- التهيئة الإقليمية ركيزة أساسية للتنمية؛ - استهداف التراكم.	- نفس القطاعات المستهدفة والأدوات بهدف رفع معدل استغلال طاقات جهاز الإنتاج من 40 % إلى 60%.	- معدل نمو سنوي 5.8 % خارج المحروقات بالأسعار الحقيقية مع زيادة للقطاع الصناعي.
89-198519	خماسي ثاني	- الاستمرارية؛ - دعم الفلاحة بأولوية؛ - تحقيق فائض اقتصادي سنوي متاح للتنمية بنسبة 0.7 %.	- تخصيص 40 % من الناتج للاستثمار، وتوجيه 56.6 % من الاعتمادات للقطاع الإنتاجي: الفلاحة، الري، الصناعة، و43.6 % للهيكل الاقتصادية والاجتماعية.	- الاستثمار الفعلي السنوي أقل من المتوسط التقديري بكثير؛ - عدم موافقة المنجز مع التقديري حتى ضمن الهدف السنوي وبداية كشف الستار عن الأزمة.
1998-1994	التعديل الهيكلي	استعادة التوازنات الكبرى: أهداف نقدية - مالية	- برنامج صندوق النقد للتثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي. - تدخل البنك الدولي في مرحلة متأخرة لدعم تنمية القطاعات الإستراتيجية ضمن سياسة منمطة لمكافحة الفقر دوليا.	- معدلات نمو موجبة؛ - تراجع التضخم؛ - تقليص العجز في الميزانين؛ - ارتفاع معدل البطالة وعدم التحكم في زيادة السكان
2002-2001 إلى	الإنعاش الاقتصادي	- تثبيت التوازنات؛ - دعم التنمية الفلاحية؛ - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	- استخدام الاحتياطي المتراكم وعائدات البترول لزيادة الطلب؛ - برنامج إنفاق رأسمالي إضافي معتبر إلى جانب الإنفاق الرأسمالي العادي في الميزانية.	- معدل نمو حقيقي 5.1%؛ - تعثر الخصخصة؛ - فائض مع الخارج، وزيادة الإيرادات والاحتياطيات.

استنتج هذا الجدول من:

- 1- بهلول لطيفة- أثر المرض الهولندي في ديناميكية الاقتصاد الجزائري - رسالة ماجستير غير منشورة- مارس 2005 - جامعة باجي مختار - عنابة - الجزائر .
- 2- زغيب شهرزاد وعماني لمياء - الاقتصاد الجزائري ومتطلبات الشراكة الأورو جزائرية- الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري - 13/ 14 نوفمبر 2006 - جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر .

3-2 - اقتصاد السوق في الجزائر:

◀ إن بداية التحول نحو إقتصاد السوق كانت من خلال النص القانوني، وبشكل خاص في الدستور، حيث تم التحول من إقتصاد موجه " اشتراكي" قائم على التخطيط إلى إقتصاد رأسمالي " ليبرالي" حر بمعنى " إقتصاد السوق" (19)، ويقوم الإقتصاد الرأسمالي على الركائز التالية:

- الملكية الخاصة، المنافسة ومنع الاحتكار؛
- الاحتكام إلى آليات السوق.

نمط الإنتاج في ظل الإقتصاد الرأسمالي هو نمط إنتاج رأسمالي قائم على التراكم وإعادة استثمار الفائض أي التوسع عند إعادة الإنتاج، أما

قبل أزمة النصف الثاني من الثمانينات، كان شعار التنمية المعتمدة على التصنيع و الإصرار على بناء نمط إنتاجي يلاءم ظروف المرحلة وشعاراتها السياسية ولو على حساب الفلاحة، وباستخدام الربح البترولي والديون الضخمة. بعد الأزمة أصبح شعار استعادة التوازنات الكبرى عبر برمجة مالية لا علاقة لها مباشرة مع الإنتاج.

لاحقا الإنعاش الاقتصادي الذي مؤله فيضان الانفجار النفطي وفق منظور البنك الدولي: استهداف التنمية المستدامة، الإنفاق على التنمية البشرية ومكافحة الفقر.

تصب دائما لصالح مجموعات معينة تقترب من مراكز القرار، أصبح يتم اقتسامه بعد التحرير والانفتاح الاقتصادي والمالي أكثر مع الخارج، في إطار استرجاع حصة من ذلك الربح الذي جمع من السوق العالمي للبترول ليعاود الخروج بدخول الجزائر السوق العالمي كمستورد، ثم أن عدم استجابة الاستثمارات الأجنبية (الاستجابة النوعية و ليست الكمية) للدعوات الآتية من أعلى الهرم السياسي توحى بأنه لا يُنظر للاقتصاد الوطني إلا كسوق استهلاكي يستمد قواه الشرائية من عوائد النفط، ضمن سوق مغربي واسع.

دخلت الجزائر أيضا دائرة التوظيف المالي، في إطار حلقة اقتسام الربح مع الخارج، و في ظل عجز دائم على تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، وخلق مصادر جديدة للعملة الصعبة، من خلال الاكتتاب في سندات الخزينة الأمريكية، هذا الاكتتاب يوفر معدل عائد متوسط على احتياطات الصرف يصل تقريبا 3 % أي يوفر نتيجة صافية بـ 2 مليار دولار سنويا ، الشيء الذي يضمن سداد خدمة الدين التي لا تتعدى 1 مليار دولار (معطيات 2007). يعني ذلك أن هناك تفكير جاد بضرورة كفاءة استخدام الربح البترولي، ولكن لا يمكن الحكم سلبا أو إيجابا على ذلك ما لم توضع أي من هذه الخطوات محل تقييم لمعرفة آثارها الحقيقية⁽²²⁾.

إن تدخل الدولة في ظل الظروف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية السائدة أمر يستبعد فيه الجدل ولكن استمرار الاحتكار والبيروقراطية والغموض في التسيير والتقييم والتوزيع والالتفاف حول الربح و كل مظاهر الفساد ، كلها ظواهر تعطل تقدم أي نموذج اقتصادي (نمط إنتاج).

نمط الإنتاج السائد في الجزائر منذ الاستقلال فلم يكن نمط إنتاج رأسمالي (لأن غياب الإقطاع في المنطقة العربية أعاق قيام الرأسمالية في المنطقة)، وهو "نموذج إنتاج" مستورد كالصناعة الثقيلة، تركيب المصانع بصيغة المفتاح في اليد والمنتج في اليد.

إن السبب هو النمط الربعي القائم على إعادة توزيع عائدات قطاع المحروقات، القطاع المنتج الوحيد على بقية القطاعات، قطاعي الصناعة والزراعة المتراجعين، الأول عاجز عن المنافسة في ظل حساسية شديدة تجاه الواردات (مدخلات الصناعة والمنتجات المنافسة) والثاني أي القطاع الزراعي يظل معتمدا على سخاء الطبيعة، إضافة إلى قطاع خدمات يتطور ولكنه غير مهيكّل وشديد الحساسية تجاه المنافسة⁽²⁰⁾.

من ناحية أخرى فإن اقتصاد السوق هو اقتصاد ما بعد الإنتاج أي التسويق، التوزيع والانتشار، لكن في الجزائر تم القفز على مرحلة الإنتاج إلى مرحلة السوق، وقياسا بما سبق طرحه عن طبيعة نمط الإنتاج، يتضح أن كل زيادة اسمية أو حقيقية في الناتج الداخلي الإجمالي مردها إلى زيادة الإنتاج في قطاع المحروقات.

بذلك تركز في الجزائر اقتصاد السوق بالمعنى العشوائي للسوق، مجرد عمليات بيع وشراء تحت غطاء ما يعرف باقتصاد البازار⁽²¹⁾، تكريسا لنمط تجارة خارجية قائم على وجهة واحدة هي الاستيراد (l'import- import) مع بقاء الصادرات رهينة قطاعات غير منتجة وغير قادرة على المنافسة، وهو الوضع الذي سرعان ما سيتعقد بالدخول في أية اتفاقيات تجارة خارجية.

الناتجة التي جلبها التحرير أن الربح، الذي طالما تم اقتسامه داخليا عبر كل المراحل وبطرق مختلفة

3 - 3 - العلاقة بين الربيع والتنمية في الجزائر

إذا كان التعريف الذي سبق وأن عرضناه يرى أن الدولة الربيعية هي تلك التي تمثل صادراتها من الموارد الطبيعية أو الطاقة 40 % من الناتج الداخلي الإجمالي، فالدولة الجزائرية هي دولة ريعية بامتياز، تتغير فيها كل المؤشرات الإقتصادية المالية والنقدية نحو الانفراج عدا تلك المتعلقة بطابعها الريعي، بدءا مما تشكله صادرات المحروقات بالنسبة لمداخل العملة الصعبة، إلى ما تشكله

الجباية البترولية من إجمالي إيرادات الخزينة العمومية، وصولا إلى ما يشكله الإنتاج المحلي من المحروقات و الصناعات المرتبطة بها من إجمالي الإنتاج.

◀ الجدول التالي يوضح مختلف المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري عبر جميع الحقبات التي أعقبت الاستقلال، فالثابت ضمن متغيرات كل مرحلة كان الإعتماد المطلق على الربيع النفطي في رسم وتنفيذ السياسات.

جدول رقم (3) :

الظروف المحيطة بقطاع المحروقات تاريخيا في الجزائر

الفترة	المقتضيات
1962 - 1965	- اتفاقية بين الجزائر و فرنسا على أن تستمر هذه الأخيرة في إدارة المحروقات (البترول) خلال مرحلة انتقالية (ما يعرف باتفاقية الجزائر). - إنشاء شركة سونطراك و بداية بسط السياسة الوطنية للطاقة .
1965 - 1971	- التحول من اتفاقية الجزائر إلى سياسة التأميم في 24 فيفري 1971.
1971 - 1973	- الانفجار النفطي السعري بسبب ظروف المرحلة (حرب 1973).
1973 - 1986	- من الصدمة إلى الصدمة البترولية المضادة.
1986 - 1993	- اشتداد الأزمة بسبب تراجع الأسعار و الشروع في برامج التصحيح الهيكلي و إعادة الجدولة.
1993 - 1998	- مخاوف من عدم الإستقرار المالي بسبب تراجع الأسعار سنة 1998 .
1999 - 2006	- فترة ارتفاع نسبية بسبب الانفجار النفطي السعري.
2006 - الآن	- عودة الهواجس من تراجع أسعار الطاقة.

Source : Algérie, guide des hydrocarbures 2007 - p 9 - www.algeria.kpmg.com

إكتشافها بعد والتي تقع ضمن السيادة الوطنية للدولة نيابة عن المجتمع؛

2. موافقة مجلس الوزراء: لا يمكن مباشرة أي عقد

استكشاف أو استغلال دون موافقة مجلس الوزراء؛

3. عدم تحمل المسؤولية: لا يترتب على الدولة أية

مسؤولية مالية لصالح المستثمر لا على مستوى

التمويل ولا على مستوى ضمان التمويل؛

4. حرية النشاط (2005): يمنح المستثمرون

الحرية الكاملة لممارسة عمليات البحث و الاستغلال

التي تعد نشاطا تجاريا (دائما حسب قانون 2005

قطاع المحروقات هو القطاع الاستراتيجي

الحيوي الأول في البلاد، لذلك تعمد الدولة إلى

حمايته، لأن سلامة الدولة

(السلم الأهلي والعلاقات بين الدولة والمجتمع) من

سلامة القطاع، يمكن التعرض لوضعية الدولة داخل

نشاط المحروقات فيما يلي:

1. حق ملكية الدولة: حسب قانون 05 - 07

المؤرخ في 28 أفريل 2005 و المرتبط بالمحروقات

تعود ملكية الموارد التي تم إكتشافها والتي لم يتم

5. تقييد حرية النشاط (2007): القوانين المعدلة 2006 ثم 2007 عادت وقيّدت الحرية الممنوحة لشركات الإستثمار، بإلزامها على إبرام عقود شراكة (بحث واستغلال) مع شركة سونطراك وبنسبة 51 % لهذه الأخيرة (هذه الشروط كانت مطبقة قبل قانون المحروقات 2005)، وكل عقد جديد لا بد من احتوائه على بندين، الأول يتعلق بتعيين حصة شركة سونطراك، والثاني يتعلق بتحديد شروط ونمط التمويل المعتمد للاستثمار⁽²³⁾.

أما أشكال الترتيبات التعاقدية مع الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات الأكثر استخداما في الجزائر حتى 2007 فهي الامتيازات والمشاريع المشتركة، و لجدول التالي يبين أنه من بين 109 عقد مبرم هناك 66 منها أخذت شكل المشروع المشترك أو عقد الامتياز:

جدول (3)

الأشكال الرئيسية لعقود (ش م ج) في صناعة النفط والغاز في الجزائر لسنة 2007 (العدد 109 عقد)

العدد	أشكال أخرى	امتيازات و عقود مشتركة	عقود الخدمات	المشاركة في الإنتاج
1	66	4	25	
النسبة %	0.9	60.6	3.7	22.9

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007 - الشركات عبر الوطنية و الصناعات الاستخراجية و التنمية- ص 56 .

لقد كانت نظرة الاتحاد الأوروبي جد ايجابية للقانون الجديد (2005) في إطار إصلاح قطاع المحروقات، ورأى أن هذا القانون عدل وبشكل عميق المناخ العام للقطاع، خالقا الأطر الملائمة للتعديل، وألغى تضارب المصالح الذي منع المؤسسات الأجنبية من التواجد في وضعية منافسة مع شركة سونطراك كشركة بترولية عمومية، حيث خلق القانون حوافز إضافية لتسهيل تدفق الإستثمار الأجنبي لاستغلال المحروقات، وحرر الواردات من

المرتبط بالمحروقات)، يمكن ممارسته من طرف أي مستثمر له شخصية معنوية مستقلة، أو من خلال شراكة مع شركة سونطراك، وله عنوان جبائي في الجزائر، ويصبح له حق المعاملة بنفس الشروط التي تخضع لها شركة سونطراك، كل الشركات الوطنية والأجنبية وفروع الشركات البترولية والتي تملك حصص شراكة لها الحق في توريد وتحويل وتوزيع المحروقات في الجزائر كأى مؤسسة وطنية تحترم دفتر الشروط.

رغم هامش الحرية الممنوح للشركات (كل شخصية معنوية خاصة أو عامة، وطنية أو أجنبية) بغرض الإستثمار في مجال المحروقات، إلا أن القانون (قانون المحروقات 2005) يطلب تعبئة الموارد والتجهيزات اللازمة لتنفيذ العقد، لذلك وبخلاف سونطراك وحدها الشركات البترولية العالمية التي تملك قدرات مالية وتكنولوجية هائلة قادرة على الإستثمار واقتحام قطاع المحروقات.

◀ إن سياق الإصلاحات في قطاع المحروقات كان دائما بالنسبة للجزائر رد فعل تأسس على تزايد الضغوط والقيود على المستوى الدولي، وهي قيود مرتبطة بالصناعة الدولية للمحروقات وشروط التعديل الدولية، بدءا من الشروع في تحرير القطاع سنة 1986 ، إلا أن الإصلاح في المرحلة الحالية صار ضرورة متعلقة بدناميكية داخلية و تفاعلات مجتمعية ناتجة عما خافته أزمة الفساد في أكبر شركة تحرك الإقتصاد الوطني (أزمة سونطراك).

العالمي بالتقلب والفجائية، والذي تتعطل فيه العملية الإنتاجية لتدعم الميل نحو زيادة الواردات)، فاستعادة التوازن وثباته مطلب موضوعي ولكنه رهينة وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات والاحتياجات من العملة الصعبة، وهي الوضعية التي تتأرجح تبعا لحالة الإقتصاد العالمي، الذي ينتقل من التضخم إلى الركود إلى المزوجة بينهما، فحالات التضخم الشديد تدفع نحو زيادة ثقل الواردات، وحالات الكساد المقابلة تدفع نحو الضغط على العائدات من الصادرات النفطية.

ولعل الأزمة الحادة التي مر بها الإقتصاد الجزائري بداية من النصف الثاني من الثمانينات والتي استمرت بقوة مدخل التسعينات المؤشر الأكبر على ذلك، فالصدمة الخارجية (انهيار أسعار الطاقة والأزمة المالية المرافقة) أدت إلى تدهور كافة المؤشرات الإقتصادية وجعلت الإقتصاد الوطني يغير اتجاه سيره كلياً ويشعر في برامج التثبيت الإقتصادي والتصحيح الهيكلي.

تميزت عملية استعادة التوازنات الداخلية والخارجية وتثبيتها من خلال برامج صندوق النقد الدولي بالتبعية المطلقة لأسعار المحروقات، فالبرامج التي كانت تأخذ منحها الطبيعي، خاصة بعد إعادة الجدولة والشروع في المرحلة الثانية من الإصلاحات سنة 1994، سرعان ما اصطدمت بتراجع أسعار البترول سنة 1998، وهو التراجع الذي ترك بصمته على النتائج الإقتصادية للفترة (لم يكن بالأثر الهيكلي لأن التراجع في الأسعار كان مؤقتاً)، ثم انعكست معاودة الأسعار لحركة الصعود أيضا بقوة و لكن إيجابا على تلك النتائج.

إن أحد أقوى أسباب الانفجار الإجتماعي الذي شهدته الجزائر سنوات الثمانينات كان تبعية الدولة للعوائد البترولية المتقلبة من حيث القيمة تبعا لسعر

البترول وتسويق المحروقات، جالبا بذلك تعديلات جوهرية للجباية النفطية، ويرى الأوروبيون أن التعديلات الأساسية التي جاء بها قانون 2006 خاصة فيما يتعلق بالجباية المدفوعة من المستثمرين الأجانب جاءت ضمن توجه لمزيد من الحماية لقطاع المحروقات⁽²⁴⁾.

خلال فترة (2006 / 2010) بينت الآثار السلبية للصدمة الخارجية (ممثلة بالانخفاض الشديد لأسعار المحروقات خلال الثلاثي الرابع من سنة 2008 المرتبطة بدخول الاقتصاديات المتقدمة في مرحلة ركود) و بوضوح تبعية الإقتصاد الوطني بشكل مطلق للصادرات النفطية، فانهيار الأسعار أثر على القدرة الادخارية للاقتصاد الوطني التي سبق وأن استفادت من الانفجار النفطي (1999 /2006)، وكان ذلك منتظرا بعد تراجع الصادرات من المحروقات بـ 4 % من 2007 إلى 2008 بسبب تراجع الطلب العالمي.

ولم تتميز الوضعية الإقتصادية في الجزائر التي سبقت الأزمة المالية (2007 - 2008) فقط بتثبيت التوازنات الخارجية، بل وتحسين المؤشرات النقدية، من حماية للعملة الوطنية وتراكم الاحتياطات الرسمية للصرف وتراجع معتبر بل وحاسم للدين الخارجي.

إن فالتبعية لمنتج واحد في حالة الإقتصاد الجزائري ليست حالة ملتبسة بل جلية، فمعطيات الإقتصاد الكلي تتحسن مع زيادة أسعار الطاقة، وبالتالي زيادة مداخيل العملة الصعبة الناتجة عن عمليات التصدير، وتراجع نفس المعطيات عشية كل انتكاسه في الأسعار في السوق العالمي.

وبالتالي يصبح من الصعب الحديث عن تثبيت التوازنات الخارجية في ظل الإقتصاد الريعي (خاصة الذي يعتمد على الربح الخارجي الذي يتميز سوقه

هذه الدولة الربعية عليها أن تبحث عن الكفاءة الاستخدامية للريع البترولي، من خلال:

- الانطلاق من أن عائد النفط هو ثروة و ليس دخل، هو ليس دخلا يعاد إنفاقه واستثماره وفق المفهوم الكينزي، بل يتم توظيفه كثروة من خلال محافظ مالية غايتها المحافظة على أصل رأس المال (كرأسمال دائم إنتاجي، وإن كان مصدره مورد غير متجدد)، تطبق عليها المعايير الخاصة بالإدارة الكفؤة للمحافظ من حيث العائد والخطر، ويكون هدفها توليد دخل دائم⁽²⁵⁾؛

- اعتبار النفط أصلا اقتصاديا ناضبا، استخدامه لا بد أن يسمح بتحويله إلى أصول إنتاجية متجددة، دون التصرف فيه كإنفاق جارٍ أو تحويله إلى سلع غير منتجة⁽²⁶⁾؛

- إدراك أن قيمة الثروة وأهميتها لا تكمن في مجرد الملكية، ولا في حجم الإنفاق الضخم، وإنما بالاستخدام الأمثل⁽²⁷⁾؛

- وضع العوائد البترولية في خدمة إستراتيجية تنمية وطنية؛

- معرفة لصالح أي أعوان اقتصادية واجتماعية يتم تملص الدولة بشكل مستمر من مسؤولياتها (خارج البنية التحتية)، في ظل نسيج مؤسسي خاص وعام هش وغير قادر لا على خلق مناصب العمل ولا على خلق القيمة وتعويض الضائع من المؤسسات العمومية؛

- الإقرار بحجم وخطورة القطاع غير الرسمي في الجزائر وانعكاس ذلك على الجباية؛

- اعتبار رأس المال البشري أولوية كل برنامج أو إستراتيجية⁽²⁸⁾.

الأزمة الجزائرية هي أزمة تجاذب نمطين مختلفين تماما، نمط التوزيع الريعي الذي ساد كل العشرينات السابقة وتغلغل في التركيبة الاجتماعية

البترول في السوق العالمي، والمسقفة من حيث الحجم حسب الحصص التصديرية التي تسمح بها منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

لاشيء دعم قدرة الدولة على تغطية الواردات وتمويل النفقات الداخلية والمحافظة على السلم الأهلي سوى قدرتها على جني الريع من بيع المحروقات لتمويل 60 % من الإيرادات الحكومية (لقد إنتقل الوزن النسبي للجباية البترولية ضمن الإيرادات الحكومية من 21 % سنة 1970 إلى 64 % سنة 1997).

عدم نجاح التجربة التنموية الجزائرية يتمثل في عدم قدرتها على إقامة نظام إنتاجي قادر على إعادة إنتاج ذاته بشكل موسع وفي عدم القدرة على تحقيق شروط تراكم محلي (خارج المحروقات).

الأسئلة المحورية صعبة الحسم هي ناتجة عن غياب:

- نمط إنتاج رأسمالي قائم على التراكم (في اقتصاد السوق)؛

- السياسة الاقتصادية الكلية (والنقدية خاصة) التي يمكنها أن تحول ادخار الفئات الربعية إلى استثمار منتج مع المحافظة على التوازنات؛

- المزيج الأمثل للسياسة الاقتصادية الذي يمكن من انسياب مستمر لرؤوس الأموال الأجنبية ويفي باحتياجات تمويل التنمية في ظل الحفاظ على التوازنات الكبرى.

ولكن هل يمكن للدولة الربعية أن تغير من طبيعتها، بأن تكف عن خدمة الفئات الربعية بالدرجة الأولى، وتتحول عن دورها التوزيعي أساسا إلى دولة تحدث القطيعة مع النظام الريعي، وتحقق شروط إقامة نظام اقتصادي قائم على نمط إنتاج رأسمالي أساسه العمل؟

بعث روح المقاومة وتشجيعها وتحويلها إلى تقليد، والكفاءة الإستخدامية للموارد خاصة غير المتجددة منها هي مقياس الخروج من لعنة المصدر الطبيعي. كما أن قطاع المحروقات قطاع استراتيجي في الجزائر يجب أن يبقى خارج دائرة المساومة، وأن يدعم تنمية شاملة، تركز على التنمية الاجتماعية وفي عمقها نظامي التعليم والتكوين، لأن التنمية الاجتماعية هي عمود ارتكاز أي مشروع مهما كانت صفته وأجاله وأهدافه.

التنمية تصعد على التراكم، والتراكم يخلقه الإنتاج، هذا الأخير ينمي العمل، والعمل ليس مجرد جهد بدني بل هو سلسلة قيم، أولها المبادرة وآخرها الانجاز بكفاءة... وكل هذه السلسلة مبدؤها ومنتهها تغيير الذهنيات المجتمعية القائمة حاليا والتي توصل كل محاولة إلى طريق مسدود.

الجزائرية، هذه الأخيرة تتخبط في الأزمة لأن نمط توزيع الربح (النمط القديم) قد استنفذ قدراته و وصل حدوده القصوى؛ ونمط الإنتاج الرأسمالي (النمط الجديد) الذي لم يتمكن بعد من وضع الشروط الداخلية الضرورية لإعادة إنتاجه بشكل مستقل⁽²⁹⁾.

خلاصة

التنمية المستدامة والحكم الراشد هما أحدث شعارين للمؤسسات الدولية، إذا أفرغا من أيّة ميول إيديولوجية وتلونا بألوان وطنية كانا هدف وأداة كل إستراتيجية وطنية، كما أن الربح ليس لعنة المصدر الطبيعي، على العكس من ذلك هو ثروة وطنية لا بد من استغلالها استغلالا أمثالا والمحافظة عليها .

الدولة لا زالت تحتفظ بكامل حظوظها كراعي للتنمية، والصناعة هي محرك هذه التنمية، إذ لا يُنسب الإخفاق إلى دور الصناعة بل إلى أدوات التنفيذ وخطته ومشاريعه، كما بيئة الاستثمار والأعمال الملائمة ضرورة ملحة لدعم التنمية، مع

الهوامش:

- 1- عصام الزعيم - التنمية المستدامة - المركز العربي للدراسات الإستراتيجية - ديسمبر 2006 - عن عمار ديوب - البديل / من أجل عالم أفضل - على الموقع: www.Albadil.net
- 2- Boyer, Rober - Etat, marché et développement : une nouvelle synthèse pour le XXI^e siècle - N 9907 - Novembre 1998.
- 3- الواقع الاقتصادي في العراق و مؤثرات المستقبل - وقائع طاولة المدى المستديرة - الجلسة 13 - الحدث الاقتصادي - على الموقع: www.almadapaper.com
- 4- منصورى عبد الله - السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات / حالة اقتصاد صغير مفتوح - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة - جامعة الجزائر - 2005 / 2006 - ص 252.
- 5- Combes Jean - louis et alii / ouverture sur l'extérieur et instabilité des taux de croissances CERDI , CNRS et université d'Auvergne - France - décembre 1999.
- 6- منصورى عبد الله - نفس المرجع السابق - ص 252.
- 7- إدريس بوالكعبيات - تجربة الجزائر في التنمية / قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد - مجلة العلوم الإنسانية - عدد 17 - جوان 2002 - ص 113.. 127 .
- 8- منصورى عبد الله - نفس المرجع السابق - ص 252.
- 9 -عصام الزعيم - نفس المرجع السابق .

- 10- زرقين عبود - أساليب التنمية الشاملة و مشكلة اختيار السياسات البديلة بين الحاضر و المستقبل -مجلة العلوم الإنسانية - السنة الخامسة - العدد 36 - 2008 - على الموقع: www.Ulum.net
- 11 -مجد الدين خمش - الدولة والتنمية في إطار العولمة / تحليل سوسيولوجي لأزمة التنمية العربية ودور الدولة في تجاوزها - دار مجدلاوي - الأردن - 2004- ص 67..69 .
- 12- سمير أمين وفرانسوا أوتار - مناهضة العولمة / حركة المنظمات الشعبية في العالم - مكتبة مدبولي مركز البحوث العربية الإفريقية - ترجمة سعد الطويل - 2004.
- 13- حسام الدين مصطفى - الدولة الريفية .. لهيب النفط - منتديات واتا - 24 / 09 / 2007 -على الموقع: www.arabswata.org
- 14- إبراهيم سعد الدين و محمود عبد الفضيل - التنمية العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - 1989 - نقلا عن مجد الدين خمش - مرجع سابق - ص 33..36 .
- 15 - محمد السيد سعيد-الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية- عالم المعرفة- الكويت- 1986-ص 224 / 225.
- 16 - سلامة كيلة - موقع رأس المال النفطي من النمط الرأسمالي - 16 / 08 / 2007 - البديل / من أجل عالم أفضل - على الموقع: www.Albadil.net
- 17- نفس المرجع السابق.
- 18 - عماني لمياء- العولمة المالية وأثر التحرير المالي على الاقتصاديات النامية / إمكانيات الاندماج - مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة - جامعة عنابة - 2004 / 2005 .
- 19- لعشب محفوظ - سلسلة القانون الاقتصادي - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1997 - ص 21 .
- 20- راجع في ذلك مقال:- Bendib, Rachid - intégration à l'OMC et reproduction du système rentier - الملتنقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة - جامعة عنابة - 2002 / 2003 .
- 21- Mebtoul,A - L'Algérie face aux défis de la mondialisation - Tome 1 - Mondialisation et nouvelle culture économique - OPU - Alger - 2002 - p 63 .
- 22-Mebroukine, Ali - Diversification de l'économie algérienne et sanctuarisation de la rente pétrolière - el Watan 14 mai 2007 - [www. Algeria-watch.org](http://www.Algeria-watch.org)
- 23-Algérie, guide des hydrocarbures 2007 - p 24...27 - www.algerie.kpmg.com
- 24 - Algérie - document de stratégie 2007/2013 et programme indicatif national 2007 / 2010 - instrument européen de voisinage et de partenariat - www.ec.europa.eu
- 25 - منصورى عبد الله- نفس المرجع السابق.
- 26- الواقع الاقتصادي في العراق ومؤثرات المستقبل- نفس المرجع السابق.
- 27- De CervantesSaavedra, Miguel - in- Mathieu Mucherie - Pétrole et développement : une chance ou une malédiction - 07/ 09/ 2005 - www.Melchior.fr
- 28 - Mebroukine Ali- op - cité.
- 29-Bendib,Rachid - L'ETAT rentier en crise / élément pour une économie politique de la transition en Algérie - OPU - 2006.